

استخدام مفهوم التدويل في تطوير مؤسسات التعليم العالي في ليبيا

أ. نصر إدريس عبدالكريم سرير

كلية التربية/ جامعة سرت

أ. عبد الحميد عبدالله الاطيش

كلية الاقتصاد/ جامعة سرت

المقدمة

شهد التعليم الجامعي في الألفية الثالثة جملة من التغيرات نتيجة تأثره بتداعيات التحول نحو العولمة التي تمثلت في مظاهر عديدة جعلته يخرج من عزلته المحلية إلى الانفتاح على دول العالم وشعوبه، حيث فرضت العولمة بتداعياتها ومتطلبات اقتصاد المعرفة على الجامعات ضرورة مواجهة واقع جديد يركز على دعائم وجود مجتمع كوني يتجه باستمرار نحو عصر من المشاركة الكونية والتعددية الثقافية، ونتيجة لذلك بدأت مؤسسات التعليم العالي تضمين الأبعاد الكونية والعالمية في بيانات رسالتها التنظيمية وخططها الاستراتيجية (العامري، 2015).

وفي سياق متصل فإن التدويل أصبح يمثل أولوية ملحة وحاجة أساسية تركز عليها معظم الجامعات حول العالم، ليس فقط بسبب الضغوط الداخلية والخارجية التي تمارس على المستويات الوطنية، ولكن أيضاً بسبب ما يترتب عليه من فوائد وإيجابيات عديدة من مثل توسيع نطاق الفرص المتاحة للتعليم العالي، واتساع نطاق المشاركة في تداول المعرفة، وإقامة الشبكات والشراكات الأكاديمية، وأخيراً إثراء المناهج والمقررات الدراسية. وقد وجهت منظمة اليونسكو نداءً إلى المجتمع الدولي لتعزيز الترابط العالمي في مجال التعليم العالي وتحديد السبل والوسائل الكفيلة بجعل هذه العملية أكثر فعالية وإنصافاً لجميع الدول، الأمر الذي أنتج مساعٍ دولية لتوحيد الرؤية العالمية في هذا المجال، بما يؤدي إلى تعاون دولي حقيقي يُحسن نوعية التعليم العالي وجودته في مختلف البلدان (تقرير اليونسكو، 2003، 21).

كما أن للعولمة تأثيرات واضحة على أداء مؤسسات التعليم العالي مثل الجامعات بما تمثله من حرية تدفق التكنولوجيا والاقتصاد والمعرفة والأفراد والقيم عبر الحدود، إضافة إلى اتساع نطاق اتفاقيات التجارة الدولية، لتشمل الخدمات التعليمية، مما أدى إلى سرعة التوجه نحو تدويل نظم التعليم العالي من ناحية، وأسهم في تراجع دور الدولة في صياغة سياساتها الوطنية في مجال التعليم وتنمية الموارد البشرية بشكلٍ منفردٍ من ناحية أخرى (قوي، 2009، 283).

ويُعرف تدويل التعليم بأنه "عملية الغرض منها تضمين البعد الدولي داخل الكلية أو النظام الجامعي، فهو رؤية مستمرة ذات وجهة مستقبلية متعددة الأبعاد ومتداخلة التخصصات للاستجابة والتكيف المناسبين لبيئة خارجية متنوعة ومتغيرة وعالمية". حيث يؤكد هذا التعريف على أن سعي مؤسسات التعليم العالي للتدويل بمثابة تطوير واستشراف لمستقبل هذه المؤسسات لتكون أكثر قدرة للاستجابة للتطلعات المتنامية للمجتمع الذي توجد فيه، ووفق هذا

المفهوم فتدويل التعليم العالي يتضمن خمسة مكونات رئيسة تحقق فهماً شاملاً لعملية تدويل التعليم العالي تشمل القيادة الجامعية، المشاركة الدولية لأعضاء هيئة التدريس مع نظرائهم على المستوى العالمي، والقدرة على تحمل التكاليف، وانتقال البرامج الدراسية للطلاب في الخارج، ووجود الطلاب والعلماء الدوليين والأساتذة الزائرين داخل الحياة الجامعية، وأخيراً تدويل الوحدات المساعدة مثل مراكز المؤتمرات والدعم الثقافي واللغوي (نصار، 2012، 213).

وقد أيدت التطورات الحديثة في ميدان التعليم العالي صحة البرهان الذي مفاده: طالما المعرفة عالمية الطابع فإن متابعتها وتقديمها ونشرها أمور يُمكن تعزيزها إلى حدٍ كبيرٍ بفضل الجهود الجماعية للمجتمع الأكاديمي. وما يؤكد سرعة وتيرة تدويل التعليم أن أكثر من 3.3 ملايين طالب يدرسون اليوم خارج أوطانهم. ويمكن رصد عملية تدويل التعليم العالي على المستويات الثلاثة الآتية: أولاً أصبحت معظم الجامعات تأخذ شيئاً فشيئاً طبعاً "مقاولاتياً" الأمر الذي دفعها إلى توسيع نطاق نشاطاتها خارج حدود الوطن، فمثلاً للجامعات البريطانية اليوم أكثر من 126 فرعاً تابعاً لها في الخارج. ثانياً يتطلب التدويل استراتيجيتين متكاملتين لتعزيز الأبعاد الدولية لوظائف الجامعة وهي إستراتيجية تقوم على مبادرات أكاديمية في مجال التدريس والبحث والخدمة المجتمعية، بينما تقوم الأخرى على المبادرات التنظيمية لتسهيل ومأسسة الأبعاد الدولية لمؤسسات التعليم العالي من خلال نظم الإدارة والتنظيم. ثالثاً الدور الحاسم للدولة في عملية التدويل، حيث تسعى معظم الحكومات الوطنية في ظل عالم يقوم على المعرفة لتكون لها جامعات تنافس الجامعات الأخرى في جميع أنحاء العالم وتتنافس معها (الصادقي، 2014، 25).

وعلى الرغم من حدوث هذه التغيرات في دور مؤسسات التعليم العالي من جهة ودفعها لقوى البحث العلمي من جهة أخرى، فإن البنى الحالية لنظم التعليم العالي في كثيرٍ من البلدان النامية ومنها ليبيا، قد غدت غير مناسبة لمواجهة تحديات الألفية الثالثة، ومن ثم فإنها تحتاج إلى إصلاحات واسعة النطاق حتى يمكن أن تحتل موقعاً مميزاً بين المؤسسات الإقليمية والعالمية من أجل تعزيز قدرات العلم والتكنولوجيا، وبالتالي أصبح الانفتاح على جامعات العالم أحد المعايير المهمة التي يقاس بها تطور الجامعات، وغدا التدويل خياراً استراتيجياً لمؤسسات التعليم العالي من أجل تعزيز قدرتها التنافسية ومكانتها العالمية.

مشكلة الدراسة:

على الرغم من الانفتاح الذي يعيشه العالم اليوم، وما رافقه من تدفق للمعلومات والمعارف بين أقطاره، وما نتج عن العولمة من تأثيرات على التعليم العالي، وما صاحبه من حراك دولي وإقليمي لمواجهة تحدياتها والاستفادة من الفرص التي تتيحها العولمة، فإن الجامعات الليبية بشكل عام لم تُظهر الاستجابة المرغوبة للاستفادة من الفرص التي تُحدثها العولمة والتعاطي مع معطياتها، وما يؤكد ضعف استجابة التعليم العالي الليبي للمتغيرات العالمية والتي فرضتها العولمة نتائج البحوث والدراسات والتقارير التي تناولت شؤون التعليم العالي الليبي وما يواجهه من تحديات، ومنها

دراسة (التير 2007، مرجين 2015، تقرير الزيارة الاستطلاعية على الجامعات الليبية الحكومية 2013، وتقرير المنظمة الليبية للسياسات والإستراتيجيات 2016، تقارير هيئة الرقابة الإدارية وديوان المحاسبة) حيث أشارت هذه الدراسات والتقارير إلى أنه وبالرغم من المحاولات التي بذلت بشأن الارتقاء بمستوى التعليم العالي في ليبيا، إلا أن الواقع يشير إلى وجود مجموعة من العوامل التي تُعيق هذه الجهود وتحول دون وصول التعليم الجامعي في ليبيا إلى أهدافه ومراميها، حيث يعاني التعليم العالي من جملة من التحديات تتمثل في الآتي:

أ - تباعد الفلسفة الأساسية التي تقوم عليها منظومة التعليم الجامعي في ليبيا عن السمات والمعطيات التي أنتجتها العولمة، والتي تنهض في الأساس على تكثيف استخدام تقنيات المعلومات في كافة المجالات.

ب- قصور منظمات التعليم الجامعي الحكومية عن مواجهة المنافسة القادمة من الجامعات الأجنبية والخاصة ذات الحركة الأسرع والمرونة الأقدر على التكيف مع متطلبات أسواق العمل من ناحية ، وتطورات تقنيات التعليم من جهة أخرى.

ج- انحصار الجامعات الحكومية في الحيز المحلي وعدم انطلاقها إلى التعامل مع المصادر العالمية، سواء في استقطاب الطلاب، أو أعضاء هيئات التدريس أو مصادر المعرفة العلمية والتقنية أو مصادر التمويل.

د- معاناة الجامعات الليبية من تكدر طلابي مما ينعكس أثره سلباً على مستوى الأداء التعليمي، سواء بالنسبة للطلاب أو أعضاء هيئة التدريس.

وعلى ضوء ما تم عرضه تحاول هذه الورقة التعرف على مفهوم تدويل التعليم العالي، وواقع هذا التدويل في ليبيا وصولاً لاقتراح استراتيجية تمثل رؤية لتدويل التعليم العالي في ليبيا والاستفادة من التجارب العالمية في هذا المضمار وذلك من خلال الاجابة عن التساؤلات التالية:

1- ما المقصود بتدويل التعليم العالي مفهومه، أهميته، أبعاده وعلاقته بالعولمة؟

2- ما واقع تدويل مؤسسات التعليم العالي في ليبيا؟

3- ما هي آفاق تطوير مؤسسات التعليم العالي في ليبيا وفقاً لاتجاهات تدويل التعليم العالي؟

أهمية الدراسة : تتبع أهمية هذه الدراسة من خلال النقاط الآتية:

1- حداثة موضوع التدويل الذي تتناوله هذه الدراسة ويظهر ذلك من قلة الدراسات المحلية والعربية في هذا المجال مقارنة بالدراسات الأجنبية، مما يعطي مؤشراً لقلة الاهتمام المحلي بموضوع تدويل التعليم العالي.

2- أهمية التدويل كمتطلب أساسي لتحقيق اندماج الجامعات الليبية ضمن مجتمع المعرفة الدولي وبما يزيد من قدرتها على التنافس مع المؤسسات المناظرة في ظل العولمة إقليمياً ودولياً.

3- إعداد استراتيجية مقترحة لتفعيل دور مؤسسات التعليم العالي الليبية وفقاً لاتجاهات التدويل، مما يساعد متخذي القرار لتبني سياسات من شأنها زيادة فاعلية مؤسسات التعليم العالي الوطنية.

أهداف الدراسة : تهدف الدراسة الحالية لتحقيق الأهداف الآتية:

1 - التعرف على مفهوم تدويل التعليم العالي ومقوماته ومبرراته وتوضيح العلاقة بين العولمة و تدويل التعليم العالي.

2- التعرف على واقع تدويل التعليم العالي في ليبيا.

3- اقتراح استراتيجية لتطوير مؤسسات التعليم العالي وفقاً لاتجاهات التدويل.

منهج الدراسة: لأجل تحقيق أهداف هذه الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي وذلك لوصف مفهوم التدويل في مؤسسات التعليم العالي، وتحليل واقع هذا التعليم محلياً وتحديد مستويات أداء هذه المؤسسات ومستوى انفتاحها على بيئتها الخارجية للتعاطي مع متطلبات العولمة واقتصاد المعرفة، وقدرتها التنافسية بما يُحقق رؤية لتطويرها وفقاً لاتجاهات التدويل.

حدود الدراسة:

1- الحدود الموضوعية: اقتصرت هذه الدراسة على استعراض مفهوم تدويل التعليم العالي من خلال ستة جوانب رئيسية وهي (المناهج ، البرامج الأكاديمية، البحث العلمي، خدمة المجتمع، تطور الموارد البشرية) وذلك من خلال استعراض واقع التعليم العالي الليبي ومحاولة معرفة آفاق تطويره وفقاً لاتجاهات التدويل.

2- الحدود الزمنية: أجريت هذه الدراسة خلال العام الجامعي 2017/2018 .

تعريف المصطلحات:

- تدويل التعليم: تُعرف (نايت 2004) مصطلح تدويل التعليم العالي بأن "عملية لإضفاء البعد الدولي أو متعدد الثقافات على أهداف ووظائف وآليات تقديم خدمات المنظومة التعليمية بمؤسسات التعليم العالي" (العامري، 2015 : 67).

ويعرف تدويل التعليم العالي إجرائياً في هذه الدراسة بأنه إحداث نوع من الحراك الدولي المتبادل والمتوازن بين مؤسسات التعليم العالي الليبي وغيرها من نظم التعليم العالي العالمية، وذلك من خلال مجموعة من الآليات والأنشطة التي تضمن حراك الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والبرامج التعليمية والمناهج والمقررات الدراسية ، والبحث العلمي، وبرامج خدمة المجتمع.

الدراسات السابقة:

دراسة نصر(2007) هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع التجارب الأجنبية في تدويل التعليم الجامعي، ومحاولة الاستفادة من هذه التجارب بما يحقق التميز للجامعات المصرية ويخدم خصوصيتها الثقافية وقد تم استعراض خبرتين أجنبيتين في مجال تدويل التعليم الجامعي في هذه الدراسة هما خبرة المملكة المتحدة وأستراليا، حيث اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وقد توصلت إلى أن حركة تدويل التعليم الجامعي مرت في تطورها بمراحل مختلفة بتطور الجامعات منذ نشأتها حتى تاريخها المعاصر تشمل هذه المراحل: مرحلة التكامل والتقارب،

ومرحلة النور والتباعد، ومرحلة إعادة التكامل والتقارب، وأن مصر تؤدي دوراً مهماً في مجال التنسيق بين الجامعات في الوطن العربي. وقامت الدراسة باقتراح تصور يهدف إلى تفعيل تدويل التعليم الجامعي في مصر بما يحقق التميز وتقارب الثقافات وبما يتفق مع السياق الثقافي المصري.

دراسة الكيرعاني (2009) هدفت هذه الدراسة لإعداد استراتيجية لتدويل التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية في ضوء الانضمام لمنظمة التجارة العالمية تتناسب و إمكانيات السعودية وخصوصيتها الثقافية وذلك من خلال مسارين أساسيين لهذه الدراسة أولهما أبرز تجارب الدول المتقدمة في تدويل التعليم الجامعي، وثانيهما التعرف على واقع التعليم الجامعي في السعودية في ضوء متطلبات الانضمام لمنظمة التجارة العالمية والآثار المترتبة على هذا الانضمام، وبالتالي تقديم استراتيجية لتدويل مؤسسات التعليم الجامعي السعودي. ولقد استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي لتحقيق أهدافها وقد توصلت إلى عدد من النتائج أهمها أن تضمين مؤسسات التعليم الجامعي للبعد الدولي في جميع هياكلها ومناشطها يعد أحد أهداف التعليم الجامعي، وأحد السمات التي تحدد مكانة مؤسسات التعليم الجامعي وأدائها على المستويات المحلية والإقليمية والدولية.

دراسة هلال ونصار (2012) هدفت هذه الدراسة إلى إعداد استراتيجية مقترحة لرؤية مستقبلية لتفعيل التعليم العالي المصري في ضوء تحديات العولمة من خلال استعراض مفهوم تدويل التعليم العالي ومقوماته ومبرراته المختلفة، وتوضيح العلاقة بين العولمة وتدويل التعليم، مع تقديم عرض لواقع تدويل التعليم العالي في مصر للخروج برؤية تمثل استراتيجية لتطوير التعليم العالي في مصر، حيث استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي كما اعتمدت على أسلوب القياس المقارن وأسلوب دلفاي كأحد الأساليب الخاصة بالدراسات المستقبلية، وانتهت الدراسة إلى جملة من النتائج منها إن تحديات العولمة بجوانبها المختلفة، وخاصة الثقافية والاقتصادية وما أفرزته من آثار اجتماعية واقتصادية وثقافية على الدول والمجتمعات، فرضت على مؤسسات التعليم العالي في الدول المختلفة الاتجاه نحو التدويل، كما يحقق تدويل التعليم العالي العديد من الأبعاد الإيجابية سواء على المجتمعات المحلية أو الإقليمية أو الدولية، وتتضمن هذه الأبعاد الجوانب الاقتصادية والثقافية، كما تأخذ صوراً إيجابية عديدة منها تحقيق التفاهم الدولي والسلام العالمي وحقوق الإنسان.

دراسة العامري (2015) هدفت هذه الدراسة بشكل أساسي إلى تقديم رؤية مستقبلية لتطوير الأداء الأكاديمي بكليات التربية في الجامعات السعودية في ضوء اتجاهات تدويل التعليم العالي في الجامعات السعودية. وسعيًا لتحقيق أهداف الدراسة اعتمد الباحث على المنهج الوصفي وأدوات البحوث الكيفية وهو تحليل واستقراء محتوى الأدبيات النظرية، وخلصت الدراسة إلى جملة من النتائج من أهمها أن الرؤية المستقبلية لتطوير الاداء الأكاديمي تقوم على إضفاء البعد الدولي على أنشطة كليات التربية بالجامعات السعودية في المناهج والبرامج الأكاديمية والبحث العلمي، وخدمة المجتمع، وتطوير الموارد البشرية.

دراسة أحمد وعبد الحليم (2016) هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على آليات تحويل الطالب الجامعي إلى باحث في ضوء مدخل تدويل التعليم العالي ؛ وذلك من خلال محورين أساسيين يهدف الأول منهما للتعرف على الأسس النظرية للبحث العلمي مفهومه أهدافه وأنواعه ومعوقاته بينما يهدف الثاني إلى التعرف على الأسس النظرية لتدويل التعليم العالي مفهومه أهميته أبعاده، وصولاً إلى وضع آليات مقترحة لتحويل الطالب الجامعي إلى باحث في ضوء مدخل تدويل التعليم العالي، واعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، كما توصلت إلى مجموعة من الآليات المقترحة لتحويل الطالب الجامعي إلى باحث في ضوء مدخل تدويل التعليم العالي شملت ثلاثة جوانب هي الحراك الطلابي والبرامج الأكاديمية ودعم البحث العلمي.

التعقيب على الدراسات السابقة:

بينت الدراسات السابقة أن هناك اهتماماً عريضاً متنامياً بقضية تدويل التعليم العالي باعتباره أحد إرهاصات المتغيرات المعاصرة التي نتجت عن ظاهرة العولمة وما ارتبط بها من تكوين فضاءات إقليمية، وانفتاح دولي نتج عنه عالمية المعرفة وبالتالي أصبح التدويل أهم الأدوات التي يمكن الرهان عليها لمواجهة العولمة والتعاطي معها وهذا ما تحاول أن تركز عليه هذه الدراسة ، كما يتضح من الدراسات السابقة أن التدويل أصبح تحدياً يواجه مؤسسات التعليم العالي العربية بصورة كبيرة، وبالتالي فتتناول الدراسة الحالية تدويل التعليم العالي في ليبيا باعتبارها إحدى الدول العربية التي تعاني من ضعف التعاطي مع تدويل التعليم العالي وما يتطلبه من اشتراطات وظروف لكي تواكب مؤسساتنا المحلية ركب التعليم الدولي، ومن ناحية أخرى تتشابه هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في تناولها لموضوع تدويل التعليم العالي وتتفق معها من حيث استخدام المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى رؤية مستقبلية يمكن من خلالها إعداد استراتيجية لتدويل التعليم العالي في ليبيا بما يستجيب إلى حجم الآمال والطموحات والتوقعات المعقودة على القطاع، وأخيراً يمكن القول أن هذه الدراسة قد استفادت من الدراسات السابقة من خلال توظيف هذه الدراسات في كتابة الإطار النظري للدراسة وتفسير ومناقشة نتائجها.

مفهوم تدويل التعليم العالي:

أسهمت المتغيرات المعاصرة المرتبطة بتنامي مجتمعات المعرفة والمعلوماتية واتساع نطاق العولمة إلى حد كبير في بروز مفهوم التدويل حتى أصبح التدويل شعار العصر الحالي في مجال التعليم العالي، ويرجع التوسع في استخدام هذا المفهوم إلى الاهتمام المتزايد بالبعد الدولي في التعليم العالي خلال السنوات القليلة الماضية، حيث تحرص منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الفرعية التابعة لها خاصة منظمة اليونسكو على ترسيخ هذا المفهوم والاهتمام بنشره وذلك من منطلق أن المعرفة عالمية الطابع، وأن إنتاجها وتطويرها ونشرها أمور يمكن تعزيزها إلى حد كبير بفضل الجهود الجماعية للمجتمع الأكاديمي الدولي (اليونسكو، 1996، 16) .

ويُعرف التدويل بأنه عملية تكيف العمليات المستخدمة في العمل لإضفاء الطابع الدولي عليها بما في ذلك الاستراتيجية المتبعة والبنية التنظيمية للمؤسسة والموارد المتاحة والبيئات الداخلية لمنظومة العمل التنظيمي داخل المؤسسات المختلفة. وهو أيضاً عملية إضفاء البعد الدولي على المناهج والبرامج في الجامعات وتنشيط التبادل الثقافي مع الجامعات العالمية وتبادل الخبرات البحثية والأكاديمية التي تطور مستوى أعضاء هيئة التدريس والطلبة فيها (الدرويش، 2015، 527).

مما سبق يمكن تعريف تدويل التعليم العالي إجرائياً بأنه عملية إضفاء الطابع الدولي على المناهج والبرامج الدراسية في الجامعات، وتنشيط الحراك الخاص بأعضاء هيئة التدريس والطلاب للداخل والخارج، بالإضافة إلى اتخاذ كافة التدابير اللازمة للنهوض بالبحث العلمي لتحقيق مراكز متقدمة في التصنيفات الدولية.

مراحل تطور حركة تدويل التعليم العالي:

مر تدويل التعليم الجامعي بمراحل مختلفة ارتبطت بتطور الجامعات ويمكن تصنيفها إلى مراحل ثلاثة هي: (الكيرعاني، 2009، 34)

المرحلة الأولى: مرحلة التكامل والتقارب وتتمثل في مرحلة العصور الوسطى وعصر النهضة إذ كانت الجامعات تنصف بالدولية من خلال عالمية السعي والتكوين الدولي لأعضاء هيئة التدريس والعاملين بها وطلابها. ففي هذه المرحلة كان الطلاب يسافرون إلى الجامعات القديمة وخصوصاً باريس وبولونيا حيث سعت الجامعات لتحقيق البعد الدولي لتيسير حركة الطلاب ولمد جسور التعاون الدولي، واستمرت على هذا النحو إلى نهاية القرن السابع عشر. أيضاً الجامع الأزهر في هذه المرحلة ساهم في تقديم تعليم عالٍ لعدد كبير من أبناء الدول المختلفة، ولابد في نهاية هذه المرحلة الإشارة إلى إسهامات خطة فرنسيس بيكون للتعاون الدولي وما طرحه أوغست في عام 1701، وقد ذكر فيه فكرة تدويل إعداد وتدريب المعلمين وإضفاء البعد والتعاون الدوليين (محمود، 2000، 76).

المرحلة الثانية: التفرد والتباعد وهي مرحلة تعالت فيها النزاعات الإقليمية ودعم الهويات الوطنية، مما قلل من التوجه نحو التدويل، وقد امتدت هذه المرحلة في الفترة من 1800 إلى الحرب العالمية الثانية، حيث هدفت الأنظمة التعليمية إلى ضرورة الحفاظ على الحدود الوطنية وإعطاء اهتمام كبير لموضوع الأمن الوطني وقد انصب تركيز النظم التعليمية ولاسيما الجامعية منها على المواطنين وتحقيق المصالح القطرية، غير أنه في أواخر هذه المرحلة وخصوصاً ما بين الحربين العالميتين أصبحت تظهر ما عُرفت بالاتفاقيات الدولية؛ وهي عبارة عن معاهدات أو توصيات دولية في مجالات مختارة ذات اهتمام مشترك، كما تم خلال هذه الفترة إنشاء مكتب التربية الدولي (1925)، وهو مركز للبحث والمعلومات في مجال التربية المقارنة. كما تم تأسيس معهد التربية الدولي في الولايات المتحدة الأمريكية وقد أنشئ لتشجيع التبادل التربوي بين الدول المختلفة لإقامة علاقات تربوية تسهم في خلق تفاهم أكبر بين الشعوب. ولعل مبرر هذا التوجه في أعقاب الحرب العالمية الثانية هو اقتناع قادة الدول الكبرى بأنه يمكن تجنب الحروب

وويلاتها متى ما فهمت الشعوب بعضها، وهذا ما أكده بعض علماء السياسة من أن التعاون على مستوى غير سياسي سيؤدي إلى تعاون سياسي (كفاي، 2004، 73)

المرحلة الثالثة مرحلة إعادة التكامل والتقارب، وتميزت هذه المرحلة بعودة الجامعات إلى الاهتمام بالبعد الدولي، وذلك بعد الحرب العالمية الثانية، إذ كان لها تأثير كبير بوصف التربية كوسيلة للتفاهم الدولي. هذه الفترة تميزت بتزايد الاهتمام بالتبادل التعليمي لكونه هدفاً في حد ذاته، ويوصفه أداة من أدوات تحقيق تدويل التعليم، وذلك إيماناً من الدول والمنظمات العالمية ومنها اليونسكو، بأن التعليم عبر الثقافات مفتاح لحل كثير من المشكلات التي خلفتها الحرب، حيث أقر مؤتمر اليونسكو المنعقد في باريس عام 1974 توصية بشأن التربية من أجل التفاهم والتعاون والسلام والتربية من أجل حقوق الإنسان (اليونسكو، 1985، 491-492)، وقد تزامن ذلك مع إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر في مايو 1974 عن قيام نظام اقتصادي دولي جديد من أجل النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، يقوم على المساواة والاعتماد المتبادل والمصالح المشتركة بين البلدان، والذي ترجم فيما بعد إلى إتفاق حول التجارة والخدمات (اتفاقية الجات GAT)، والتي ألزمت الدول الموقعة بأن تفتح أسواقها للتجارة في الخدمات بما فيها قطاع التعليم، ومع نهاية القرن العشرين وبداية الألفية الجديدة اتجهت معظم الإصلاحات في دول العالم بإضفاء الطابع الدولي على التعليم العالي، وذلك لتنمية التفاهم المتبادل بين الشعوب، إضافة إلى مجهودات العديد من المنظمات الاقليمية التي تُعنى بالتربية كالمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ومجلس التعاون الخليجي وغيرها.

إن تحليل وتتبعه التطور التاريخي لتدويل التعليم الجامعي يبين ظهور البعد الدولي منذ أمدٍ بعيد (العصور الوسطى)، والذي أصبح غاية وضرورة بين الحربين العالميتين، الأمر الذي أدى إلى تطور الجامعات كمنظمات اقتصادية واجتماعية خلال النصف الثاني من القرن العشرين واتجاهها نحو العالمية.

أهمية تدويل التعليم العالي (ابراهيم، 2012، 235)

للتدويل أهمية كبيرة خاصة للدول النامية وذلك لعدة اعتبارات يأتي في مقدمتها ما يأتي:

- 1 - حاجة الجامعات في الدول النامية للدخول في النظام العالمي للبحوث العلمية والابتكارات.
- 2 - زيادة حركة أعضاء هيئة التدريس والطلاب.
- 3 - المشاركة في فعاليات الاعتماد الدولي ونقل الوحدات الدراسية.
- 4 - تنشيط اقتصاديات الدول.
- 5 - ديمقراطية إدارة المؤسسات الجامعية وتعميق الفهم للحرية الأكاديمية.
- 6 - تعلم مداخل جديدة لمجموعة من القضايا والمشكلات الأكاديمية والإدارية.
- 7 - زيادة القدرة التنافسية العلمية والتكنولوجية والاقتصادية.

أبعاد تدويل التعليم العالي:

تشير "نايت ودي ويت" إلى أن تدويل مؤسسات التعليم العالي عادةً ما يتضمن أداء عدة أنماط مختلفة بواسطة مؤسسات التعليم العالي كما يأتي: (أحمد & عبدالحليم، 2016، 515)

- 1 - تطوير المناهج الدراسية ، والقدرة على الإبداع والابتكار .
 - 2 - برامج تبادل الباحثين ، والطلاب ، وأعضاء هيئة التدريس .
 - 3 - تقديم المساعدة الفنية التقنية .
 - 4 - التدريب العبر ثقافي .
 - 5 - استقطاب الطلاب الأجانب القادمين من الخارج .
 - 6 - تدشين المبادرات البحثية المشتركة .
- وقد أوضح نايت (knight 2008) أن هناك ثلاثة مستويات لتدويل التعليم الجامعي وهي (زرزور: 2006، 40):
- المستوى الأول: تنقل الطلاب وتعزيز التعاون الدولي في مجالات البحث.
- المستوى الثاني: تنقل أعضاء هيئة التدريس وإدماج البعد الدولي في المناهج ، وتطوير المشاريع الدولية والبرامج الأكاديمية المشتركة.
- المستوى الثالث: تطوير برامج التوأمة وإنشاء فروع للجامعات واستيراد وتصدير البرامج التعليمية، والأنشطة والفعاليات للطلبة الدوليين.

الصعوبات التي تواجه مؤسسات التعليم العالي في تدويل برامجها وأنشطتها:

يواجه التعليم العالي شأنه شأن الجهود التطويرية جملة من المعوقات التي تحول دون تحقيقه أهدافه وتطبيق استراتيجياته، ويمكن حصر هذه المعوقات والتي تقف في طريق تدويل التعليم العالي في مجموعتين رئيسيتين هما: (العامي، 2015، 82)

- 1- المعوقات المؤسسية: وتنشأ عندما لا تدعم جهود التدويل المطبقة رسالة وسياسات واستراتيجيات المؤسسة الجامعية حيث حُددت أبرز معوقات تدويل التعليم العالي على المستوى المؤسسي فيما يأتي: عدم اهتمام قادة مؤسسات التعليم العالي بالتدويل - ضعف وقصور الاستراتيجية المؤسسية المتبعة في التدويل - تطبيق برامج وأنشطة دولية لا تتميز بالطابع المنظم - عدم توافر القدر الكافي من التمويل لعلمية التدويل - عدم اعتبار التعليم الدولي جزءاً أساسياً من مكونات المناهج والمقررات الدراسية المقدمة للطلاب .
- 2- المعوقات الفردية: وتنشأ هذه المعوقات عندما لا يتوفر لدى أعضاء هيئة التدريس والطلاب القدر الكافي من الخبرة أو الاهتمام المطلوب للمشاركة في عملية التدويل وهذه المعوقات قد تظهر لأحد السببين الآتيين : النظر إلى

التعليم الدولي وبرامجه وإلى التعددية الثقافية كأنشطة هامشية غير مرتبطة بتحقيق الأهداف الشخصية والأكاديمية المنشودة ، وإلى تدني مستوى الخبرات والمهارات الشخصية في التفاعل مع الثقافات واللغات الأخرى.

مقومات تدويل مؤسسات التعليم الجامعي:

يتطلب تدويل مؤسسات التعليم الجامعي توافر عدد من المقومات، يستند إليها ويتأسس عليها ويمكن من خلالها الحكم على مدى قدرة المؤسسة على التدويل والمنافسة الدولية، ويمكن توضيح هذه المقومات على النحو الآتي: (نصار، 2012 ، 229)

- 1- توفير نظم لضمان الجودة والاعتماد بما يحقق المنافسة الدولية.
- 2- تطوير البرامج الدراسية وربطها بسوق العمل الدولية.
- 3- توفير الاستثمارات اللازمة للتدويل.
- 4- قيام التدويل على المساواة والتعاون الحقيقي المنصف لجميع الأطراف.
- 5- اكتساب اللغات الأجنبية.
- 6- تحفيز أعضاء هيئة التدريس على المشاركة في التدويل إضافة لاجتذاب الطلاب الوافدين.
- 7- تفعيل الإفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- 8- كفالة الحرية الأكاديمية للطلاب وأعضاء هيئة التدريس.

الفرق بين العولمة والتدويل:

كثيراً ما يخلط بعضهم بين مفهومي العولمة والتدويل، غير أن العولمة كظاهرة لها تأثيراتها الإيجابية والسلبية في جميع المجالات، بينما التدويل يسعى إلى اغتنام الفرص الإيجابية للعولمة وخلق فرص متكافئة بين الأطراف المتعانة، فالعلاقة بين العولمة والتدويل تبدو في التعارض بينهما من حيث الأهداف والتوقعات، ففي الأساس ينظر إلى العولمة على أنها تكامل اقتصادي يتحقق من خلال تأسيس سوق عالمي يتميز بالتجارة الحرة والحد الأدنى من الالتزامات، في حين يسير الاتجاه نحو التدويل إلى التعاون الدولي في مجال التعليم ، فالعولمة لا تمس كل الدول بنفس الطريقة أو التأثير، بينما يتضمن التدويل علاقات وتفاعلات بين الأمم أكثر من تلك التي تتعدى الحدود (العجمي، 2003 ، 208) .

حيث يتضح أن ثمة اختلافاً بين العولمة والتدويل في الأصل التاريخي، وفي الأهداف والمبررات والأولويات، فالعولمة بإطارها الواسع تتجاوز الحدود الوطنية بغية الاستحواذ وتحقيق المنافع دون ضوابط عادلة أو كفالة لتكافؤ الفرص بين الأمم والشعوب، بينما التدويل عملية يتم من خلالها تقديم برامج تعليمية وبحثية وحراك تعليمي دولي، ويعتمد التدويل على التنافسية والتعاون بين مؤسسات التعليم العالي على المدى الطويل بما يعود بالفائدة المتبادلة بين الأطراف المتعانة.

صدر أول قانون لإنشاء التعليم الجامعي محلياً في العام 1955 لتكون ليبيا خامس قطر عربي به تعليم جامعي، وتأسست بموجبه الجامعة الليبية في بنغازي 1956، غير أن التشريعات التي توالى في الصدور لتنظيم هيكلتها زادت من عدد الجامعات وفروعها ، ففي العام 1970 كانت في ليبيا جامعة واحدة عامة أساسية وأربعة معاهد بالإضافة للجامعة المفتوحة ، ووصلت في العام 1980 لـ 11 جامعة والجامعة المفتوحة ، وفي عام 1995 كان عدد الجامعات 11 ، وفي عام 2010 تراجع عددها ليصبح 7 جامعات، بالإضافة إلى عشرين جامعة أقسام (فروع في بلدات صغيرة) ، وبعد إحداث 2011 وحتى عام 2017 أصبحت في ليبيا 25 جامعة حكومية.

حيث صدر عام 2010 قرار اللجنة الشعبية العامة بشأن إعادة هيكلة الجامعات والذي حُدث بموجبه (7) جامعات موزعة على مختلف مناطق ليبيا، وإن كانت النسبة الأكبر بالمنطقة الغربية، ثم أصبحت (9) جامعات بعد فصل المرقب عن مصراته، والجبل الغربي عن الزاوية بالإضافة إلى ثلاث جامعات ذات طبيعة خاصة، وهي جامعة ناصر (الزيتونة حالياً) و الأسمرية والمفتوحة، وفي العام 2012 صدر قرار مجلس الوزراء بشأن إنشاء جامعة جديدة هي محمد بن علي السنوسي ليصبح عدد الجامعات 13 حكومية و(211) كلية في حين وصل عدد البرامج الجامعية (1099) برنامجاً كما أن عدد أعضاء هيئة التدريس وصل إلى حوالي(494،15) عضواً وعدد الطلبة (882 ، 280 طالباً) (مرجين وآخرون: 2013 ، 19)

والقائمة الآتية توضح عدد الجامعات 2013 (عمر المختار وبنغازي وسرت ومصراته والأسمرية و المرقب و الجبل الغربي و طرابلس و الزاوية و الزيتونة و سبها والمفتوحة و محمد بن علي السنوسي)، وخلال مرحلة ما بعد 2014 دخلت البلاد حالة من الانقسام السياسي بوجود حكومتين وهذا بالضرورة ترتب عليه وجود وزارتين للتعليم تتوليان الإشراف على المؤسسات التعليمية الواقعة في نطاقها، وقد صاحب هذا الانقسام زيادة غير مسبقة في الجامعات حيث أصبح تأسيس الجامعات جزءاً من الترضية السياسية لبعض المناطق والقبائل وشراء الولاءات، فتم تأسيس (12) جامعة جديدة ليصبح العدد 25 جامعة دون مراعاة لأية ضوابط ومعايير وبمخالفة للقانون رقم 18 لسنة 2010 والذي يلزم مجلس الوزراء ووزارة التعليم عدم إصدار قرار تأسيس جامعة قبل قيام المركز الوطني لضمان الجودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي بالتأكد من القدرة المؤسسية للجامعة على استيعاب البرامج الأكاديمية ومدى صلاحية مبانيها وتجهيزاتها وطلابها والقائمة الآتية توضح عدد الجامعات الليبية المستحدثة حتى 2017 (طبق واجدايا وغريان و الزنتان و نالوت و النجم الساطع والجفرة و بني وليد و فزان والجفارة و صبراتة و جامعة خليج السدرة)، وتشير الاحصائيات المتوفرة لعام 2014 إلى وجود (198) كلية ضمن الجامعات لذلك العام وتوجد بهذه الكليات 1256 قسماً علمياً متخصصاً، وقد تم استبعاد الجامعات المستحدثة بعد الانقسام السياسي من هذا العدد نظراً لعد اكتمال إجراءات إنشائها فضلاً عن عدم مباشرة بعضها العمل فعلياً.

2- أعضاء هيئة التدريس:

تشير البيانات المتوفرة لعام 2014 م أن عدد أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الليبية وصل إلى (16446) من حملة شهادات الدكتوراه والماجستير ودرجاتٍ علميةٍ مختلفة من مساعد محاضر وحتى أستاذ ويمكن تقسيمهم إلى الآتي:

1- أعضاء هيئة التدريس القارين وعددهم 9525 .

2- أعضاء هيئة التدريس المغتربين وعددهم 1727 وهم أعضاء هيئة التدريس من غير الليبيين، وفي الغالب من جنسيات عربية مثل: المصرية، والسودانية، والسورية، وبعض الجنسيات الأخرى، وقد انخفض هذا العدد بنسبة كبيرة ما بعد 2014 بسبب تدهور الوضع الأمني، إضافة إلى الوضع الاقتصادي وما صاحبه من انخفاض قيمة الدينار الليبي مقابل العملات الأجنبية، مما أفقد التعليم العالي أي ميزة تنافسية في استجلاب أعضاء هيئة التدريس المغتربين.

3- أعضاء هيئة التدريس المتعاونين وبلغ عددهم 5194 وهم أعضاء هيئة تدريس ليبيين، ويمكن تقسيمهم إلى ثلاثة أنواع كالتالي:

أ- أعضاء هيئة تدريس من جامعات أخرى وهم في الأصل قارين بجامعات أخرى غير المتعاونين معها، ويتم هذا التعاون وفقاً لأحكام اللائحة (501) لسنة 2010 التي تنظم التعليم العالي في ليبيا ولا يسمح للعضو المتعاون بأكثر من 10 ساعات أسبوعياً.

ب- أعضاء هيئة تدريس لا تنطبق عليهم شروط التعيين المنصوص عليها باللائحة (501) ولكن نظراً للحاجة الملحة لتخصصهم فإنه يغض الطرف عن هذه الاشتراطات عند التعاون معهم وهنا نلاحظ مفارقة غريبة فعوض هيئة التدريس هو نفسه سواء كان قاراً أو متعاوناً بالإضافة بأنه يتم تحميلهم في الغالب بمواد أساسية وتخصصية.

3- أعضاء هيئة تدريس يعملون في مجالات أخرى وخصوصاً في الجانب التطبيقي كالشركات النفطية، وهؤلاء لا يرغبون في التعيين نظراً لأن دخولهم أعلى مما يتيح لهم التعليم العالي لهم إذا ما تعينوا فيه .

وقد انتهى تقرير الزيارات الاستطلاعية (2013) وفيما يتعلق بمهنة التدريس الجامعي بأن هناك العديد من غير ذوي العلاقة دخلوا مهنة التدريس الجامعي، كما حدد التقرير أهم مواطن الضعف المتصلة ببعض أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الليبية والتي تعيق تطوير هذه الجامعات ونموها في الآتي: (ضعف التكوين المهني لبعض أعضاء هيئة التدريس - عدم قيام الجامعات بإعداد و تجهيز دورات تدريبية لغرض التنمية المهنية - الاعتماد على أسلوب الحفظ والتلقين - قيام بعض الأساتذة بتدريس مواد غير متمكنين منها وعدم الالتزام بمواعيد المحاضرات و عدم تطوير المناهج والمقررات الدراسية - عدم الالتزام بمعايير التقييم الخاصة بالطلبة و عدم الالتزام بالساعات المكتبية

المخصصة بمراجعة الطلبة - قلة الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس وضعف المشاركة في المؤتمرات والندوات العلمية داخل الجامعة وخارجها). (مرجين : 2015 ، 21- 22).

3- الطلاب:

تعد ليبيا من الدول القلائل التي حققت قفزات كبيرة في نسب الالتحاق بالتعليم بجميع مراحلها ومنه التعليم الجامعي، حيث تشير التقارير إلى أنه في العام 1970/1969 م وصل عدد الملتحقين بالتعليم الجامعي 3663 طالباً وطالبة، بينما قفز هذا العدد في العام 1989/1988 م إلى 47300 طالباً وطالبة ليرتفع الرقم بشكل كبير عام 2001 م ليصل إلى 252854 طالباً وطالبة (المركز الوطني لتخطيط التعليم والتدريب 2001م، مؤشرات إحصائية الجزء الأول ص 94)، وتشير التقارير إلى استمرار نسب الالتحاق بالتعليم الجامعي لتصل في العام 2013 إلى 342795 طالباً وطالبة (تقرير المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات 2016 ، 7).

وهذا ما مكّن ليبيا من الحصول على موقع متقدم في تقرير الشفافية بالبند المتعلق بنسب الالتحاق بالتعليم الجامعي، والتي كان لليبيا فيه عام 2009/2008 الترتيب 37 على المستوى الدولي والترتيب الأول على المستوى العربي، وربما يعود ذلك بسبب أنه المسار الوحيد المفتوح للطلاب خريجي المرحلة الثانوية من التعليم، وهو الالتحاق بالتعليم في المرحلة الجامعية، ونتيجة أيضاً للضغط الاجتماعي نحو ضرورة الالتحاق بمؤسسات للتعليم الجامعي، فضلاً عن الرغبة في امتصاص القوة الشبابية الفاعلة في هذه المؤسسات، وهذا قد يكون أحد مبررات منظومة التعليم السابقة في نشر الجامعات والمعاهد العليا على غير هدى لاستقطاب الطلاب بأعداد كبيرة بدون سياسة واضحة لتتسبب الطلاب إلى تخصصات مفيدة أو مراعاة لجودة ونوعية التعليم الجامعي وجوانبه الكيفية (القلاي، 2012 ، 18).

ولعل هذه المعطيات والسياسات لازالت مستمر إلى يومنا هذا، بل يمكن القول أنها قد تجذرت وتعمقت بشكل أكبر مما كانت عليه في السابق ولعل حُمى إنشاء الجامعات التي ظهرت خلال السنوات الأخيرة أكبر دليل على ذلك.

4- الإنفاق على التعليم العالي:

يلاحظ من خلال بيانات الإنفاق على التعليم العالي أنها قد تضاعف وبنسب غير مسبقة خلال السنوات الأخيرة حيث تشير التقارير أن حجم الإنفاق على التعليم العالي لسنة 2006م على سبيل المثال قد وصل إلى مبلغ وقدره (551، 600، 000) دل فقط خمسمائة وواحد وخمسون مليون وستمائة الف دينار مقسمة إلى (256) مليون بالنسبة لنفقات التحول ومبلغ (295.6) مليون دينار للإنفاق التسييري (تقرير اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، 2007 ، 6)، بينما جاء الإنفاق على التعليم العالي خلال عام 2017 ليصل إلى (1،234،745،183) دل فقط مليار ومائتين وأربعة وثلاثين مليوناً وسبعمائة وخمسة وأربعون ألف ومائة وثلاثة وثمانون ديناراً مقسمة إلى (588،780،825) دل للباب الأول، ومبلغ (49،360،254) دل للباب الثاني، وبلغ الإنفاق التتموي (596،604،104) دل (تقرير ديوان المحاسبة، 2017 ، 657)، مع العلم بأن هذا المبلغ يمثل مصروفات حكومة الوفاق فقط ولا يشمل مصروفات الحكومة المؤقتة، والتي هي أيضاً تقوم بالإنفاق على عدد كبير من المؤسسات

التعليمية التي لا يتم الإنفاق عليها من حكومة الوفاق، لاسيما الجامعات والمراكز التي تؤول تبعيتها لها في مقدمتها جامعة بنغازي، مما يدل على أن حجم الإنفاق على التعليم العالي في عموم ليبيا يفوق هذا المبلغ بكثير. ومن أبرز ما يلاحظ في هذه الحالة تضاعف قيمة الإنفاق على التعليم العالي خلال العشر سنوات الواقعة بين 2006 - 2017 ليصل إلى أربعة أضعاف تقريباً إذا ما أخذ في الاعتبار نفقات التعليم العالي بالحكومة المؤقتة، والتي لم ترد في التقرير، مع ضرورة مقارنة ما تم إنجازه خلال الفترتين، وهذا يعطي مؤشراً عن سوء إدارة وتوظيف الأموال المخصصة لتلبية وتغطية احتياجات القطاع، وتدنى مستوى الخدمات المقدمة بالمنظومة التعليمية (تقرير ديوان المحاسبة، 2017 ، 658).

5- الإيفاد للدراسة بالخارج:

يعد ملف الإيفاد من أهم القضايا المثيرة للجدل والتي برزت ضمن العديد من التقارير والدراسات وذلك يعود لطبيعة موضوع الإيفاد باعتباره الرافد الأساسي في إعداد أعضاء هيئة التدريس من ناحية، وربما يعود السبب الثاني لحجم هذا الملف وما يستقطعه من ميزانيات التعليم العالي على مدى هذه السنوات (ما يدور حوله من شبهات بالفساد)، حيث تشير التقارير لوجود ما يقارب (14685) طالب موفد عن طريق إدارة البعثات بوزارة التعليم لعدد من الساحات بجميع قارات العالم، وهذا الرقم يفوق عدد أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الليبية بجميع شرائحهم (قارين و مغتربين و متعاونين)، مما يُعطي مؤشراً مبدئياً بأن الإيفاد لا يخضع لسياسة واضحة تخدم الاحتياجات الفعلية لمؤسسات التعليم الجامعي ولا يلبي احتياجاتها، فضلاً عن استقطاعه ما يقارب 50% من ميزانية التعليم العالي. حيث بلغت جملة المبالغ المُحالة خلال السنة المالية 2016 بكل من وزارتي التعليم والدفاع مبلغ وقدره (668 ، 003 ، 875) د.ل، وكانت أعداد الطلاب المقيدون في تاريخ 2016/12/31 14685 طالب والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (1) عدد الطلاب الموفدين للدراسة بالخارج وحجم الإنفاق

الوزارة	عدد الطلبة في 2016/12/31	المبالغ المحالة حتى نهاية السنة 2016
لتعليم	10255	516 ، 583 ، 563
	2440	230 ، 000 ، 000
	466	18 ، 828 ، 930
الإجمالي	13161	765 ، 412 ، 493
الدفاع	1334	80 ، 819 ، 965

28، 771 ، 210	190	الطيران الخاص	
109 ، 591 ، 175	1524	الإجمالي	
875 ، 003 ، 668	14685	الإجمالي العام	

المصدر تقرير ديوان المحاسبة، 2016

وعند النظر للجدول السابق يلاحظ العدد الكبير للطلاب الموفدين للدراسة بالخارج والذي يفوق في كثير من الأحيان حاجات المجتمع الليبي وبرامج تنميته، غير أنه ليست كل هذه الأعداد تخص قطاع التعليم، بل تشمل موفدين من قطاعات أخرى تم تحميلهم على التعليم، ومنهم على سبيل المثال هيئة شؤون المحاربين، بينما تشير التقارير إلى أن العدد الفعلي الخاص بالطلاب الموفدين من داخل قطاع التعليم لا يتعدى (5948) طالباً، كما يُلاحظ أيضاً من الجدول السابق أن طلاب الطيران التجاري - وهؤلاء تم إيفادهم من قبل وزارة المواصلات للدراسة بالمملكة المتحدة وتم ضمهم للإيفاد على حساب التعليم - وهذا الرقم عليه الكثير من التحفظات ولاسيما من قبل شركات الطيران الليبية، نظراً لكبر حجمه وعدم قدرتها على استيعابه خلال السنوات القادمة، مما يُعد هدراً لهذه الأموال، هذا إذا ما وضعنا ظروف هذه الشركات في الوقت الراهن وعدد طائراتها. إضافة إلى البعثات العسكرية والتي أورد ديوان المحاسبة في تقريره العديد من الملاحظات عليها، كما يُلاحظ أيضاً ما تم ضمه من عدد (190 طالباً) يدرسون علوم الطيران بمؤسسات تعليمية خاصة بالمملكة الأردنية، وهي مؤسسات تعليمية متواضعة المستوى مما يُعطي مؤشراً آخراً على سوء إدارة هذا الملف، هذا بالإضافة إلى أن هناك فارقاً كبيراً بين حجم الإنفاق على الإيفاد بالداخل والإيفاد بالخارج، حيث إنه خلال السنة المالية 2017 تم انفاق مبلغ سبعمائة مليون د.ل للإيفاد، خُصص منها فقط عشرة ملايين للإنفاق على الإيفاد الداخلي، مما يُعطي مؤشراً على حجم الإهمال الذي يطال ملف الدراسات العليا بالداخل، وعدم الاهتمام بتوطين هذه الدراسات محلياً، كل هذا مع ضعف واضح في إدارة ملف البعثات. ويؤكد ذلك ما انتهى إليه تقرير هيئة الرقابة الإدارية لسنة (2015، 139) والذي أشار إلى افتقار إدارة البعثات للكوادر والخبرات المتخصصة القادرة على الأعمال المنوطة بالإدارة، حيث إن أغلب موظفيها حديثي التخرج وغير قادرين على إدارة شؤون الموفدين بالكيفية الصحيحة.

الجدول رقم (2) بيانات عن الجامعات الليبية

ت	البيان	العدد
1	عدد الجامعات	12
2	عدد الكليات	198
3	عدد الأقسام العلمية	1256
4	إجمالي عدد الطلبة	342795
5	عدد أعضاء هيئة التدريس الوطنيين القارين	9525

6	عدد أعضاء هيئة التدريس المغتربين	1727
7	عدد أعضاء هيئة التدريس المتعاونيين	5194
8	عدد المعيدين	4114
9	عدد الموظفين	18627
10	عدد الموفدين للدراسات العليا	5948

المصدر: (تقرير المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات 2016 ، 7)

التحديات التي تواجه التعليم العالي في ليبيا:

لعل أبرز التحديات التي تواجه التعليم العالي في ليبيا غياب الرؤية الاستراتيجية لدور الجامعات كمخطط معرفي للمجتمع، وعدم القيام بدورها في إنتاج العلم والمعرفة لخدمة التنمية، وهو الشيء الذي ينعكس مباشرة في تزايد تعميق الفجوة المعرفية مع المؤسسات التعليمية المقدمة في العالم، كما أن غياب التوجه الاستراتيجي على مستوى كل جامعة يعد أيضاً من التحديات المهمة، حيث تحولت الجامعة إلى مؤسسة تضم أجهزة بيروقراطية تسيطر عليها سلسلة من القوانين واللوائح، والتي تسهم بشكل كبير في إضعاف دور الجانب الأكاديمي، ولعل ما يعزز هذا الاتجاه غياب دور وزارة التعليم العالي، حيث أشار تقرير هيئة الرقابة الإدارية لسنة 2015 عن التعليم العالي إلى ملاحظة مهمة وهي أنه لا توجد خطة عمل معتمدة للوزارة يمكن الاستناد إليها والاهتداء بها للنهوض بقطاع التعليم الجامعي (تقرير هيئة الرقابة الإدارية، 2015 ، 138). كما أشار تقرير ديوان المحاسبة إلى أن قطاع التعليم العالي يحتاج إلى إعادة النظر في سياسته وأهدافه، وبرامجه، وهياكله الإدارية، والتنظيمية في ضوء العلاقة مع القطاعات المجتمعية الأخرى، وما استوجب بيانه في هذا السياق أن قطاع التعليم العالي من أكثر القطاعات المتضررة جراء الأحداث المتلاحقة والسياسات الضعيفة التي كانت سبباً في تدني مستوياته ومخرجاته (تقرير ديوان المحاسبة، 2017 ، 656). وفي وقت سابق، أشار تقرير المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية عن الجامعات الحكومية عام 2013 م، أن الجامعات الحكومية الليبية غير قادرة على مواكبة التغيرات التي حدثت على مستوى احتياجات المجتمع والتنمية، كما بين التقرير بأن أخطر تلك الأزمات اعتماد الجامعات صورة نمطية واحدة عبر منظومة واحدة من الأنظمة واللوائح والإجراءات والممارسات، التي فقدت كل جامعة بسببها استقلاليتها وشخصيتها الاعتبارية ومرونتها الإدارية والمالية وقدرتها على مواجهة التحديات والأزمات، فانعكس ذلك على البيئة الجامعية بأكملها وأدوار الجامعة المرجوة منها.

كما أن تردّي أوضاع أعضاء هيئة التدريس يعد من أكبر التحديات التي تواجه أي جهد حقيقي لتطوير أوضاع التعليم الجامعي، لهذا فإن تحسين جودة التعليم الجامعي يتعين أن يبدأ بإعادة النظر في ظروف الأستاذ الجامعي، حيث لا يمكن أن تستمر الأمور على ما هي عليه وأن نتغاضى عن الصعاب التي تواجه أستاذ الجامعة.

كما تشير المقارنة بين واقع التعليم على المستوى المحلي والمستوى الدولي إلى وجود مشكلات حقيقية فيما يتعلق بالطلاب وكيفية إعدادهم، فالطالب يأتي إلى الجامعة في أغلب الأحيان وهو ضعيف التكوين والتأهيل، مفتقد لقيم المشاركة أما بالنسبة للخريج الجامعي وهو المنتج النهائي للعملية التعليمية فهو في الغالب ليس سوى حقيبة مملوءة ببعض المعلومات، وغير قادر على توظيف هذه المعلومات أو تشغيلها؛ لذلك فهو لا يحقق متطلبات سوق العمل في الألفية الثالثة وهذا ما أشارت إليه تقارير دولية.

كما يلاحظ عدم وجود رؤية أو سياسة واضحة لتنمية قدرات العاملين بالجامعات من موظفين إداريين بمختلف الاقسام والوحدات الادارية والارتقاء بمهاراتهم وقدراتهم العلمية، وتغيير أنماط تفكيرهم حيث يلاحظ نقشي البيروقراطية وضعف الأداء والإنتاجية لديهم شأنهم في ذلك شأن موظفي القطاع العام في ليبيا، بل تحول هؤلاء الموظفين إلى مراكز قوى أصبحت تعيق مسيرة العمل الأكاديمي وتؤثر على قراراته في كثير من الجامعات، فضلاً عن الأعداد الكبيرة لهؤلاء الموظفين وتكدسهم في الجهاز الاداري بالجامعات حيث بلغ عدد هؤلاء الموظفين بالجامعات الليبية (18627) موظف (الهيئة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، 2016، 7)، مما أثقل كاهل ميزانيات هذه الجامعات، وهذا كله انعكس سلباً على جودة العملية التعليمية بالجامعات الليبية، وفي هذا الصدد ورد ضمن تقرير هيئة الرقابة الادارية لسنة 2015 ملاحظة تقصير الجامعات في معالجة ظاهرة التسيب الإداري، وعدم اتخاذ الإجراءات القانونية حيال المتغيبين عن العمل وفقاً لأحكام القانون رقم 12 لسنة 2010 بإصدار قانون علاقات العمل، وهي ملاحظة شملت جميع الجامعات التي وردت ضمن التقرير المشار إليه (تقرير هيئة الرقابة الإدارية، 2015، 138).

استراتيجية مقترحة لتطوير مؤسسات التعليم الجامعي في ليبيا

يستند التدويل كمفهوم على فلسفة التعاون وتحقيق المصالح المشتركة مع مراعاة تأصيل التوازن، والإيمان بأن أي مؤسسة للتعليم العالي لا يمكنها تحقيق أهدافها كاملة إلا من خلال التعامل مع نظيراتها إقليمياً ودولياً، فتحديات العولمة وما أفرزته من آثار اجتماعية واقتصادية وثقافية على الدول والمجتمعات لم تترك أمام مؤسسات التعليم العالي في الدول المختلفة إلا إن تسلك طريق التدويل. ويعد التدويل من الآليات الفعالة في تحقيق تطوير التعليم الجامعي الليبي بشكل عام، وزيادة قدرتها على أداء رسالتها وتحقيق أهدافها، فالتدويل يعد مؤشراً مهماً على جودة التعليم العالي وتأثره بأنظمة التعليم العالمية وتوائمه معها، مما يتيح لمؤسسات التعليم العالي المحلية القدرة على الإيفاء بمتطلبات التصنيفات العالمية للجامعات والحصول على مكان فيها يليق بعراقه هذه الجامعات.

كما تزداد الحاجة للاتجاه نحو تدويل مؤسسات التعليم العالي في ليبيا من أجل تحسين صورة المجتمع الليبي إمام العالم وإعطاء الوجه الحقيقي لتاريخه وحضارته. كذلك غياب الفلسفة المؤسسية والرؤية الاستراتيجية ذات الأبعاد الدولية في خطط وبرامج الجامعات الليبية، على الرغم من وجود مكاتب للتعاون الدولي بها، ولكن رؤية التدويل كاستراتيجية ما تزال بعيدة. ولعل غياب جامعاتنا المحلية عن الدخول في التصنيفات العالمية مؤشراً على تواضع

البعد الدولي فيها، وأخيراً ضعف مخرجات الجامعات الليبية سواء على مستوى الطلاب وعدم إيفاءهم بمتطلبات السوق الدولية، نتيجة ضعف إتقان اللغات الأجنبية، أو على مستوى البحث العلمي.

الرؤية:

تحقيق تدويل التعليم العالي في ليبيا فعال وقادر على المنافسة قائم على التوازن بين المطالب المحلية والدولية، ومستجيب للتحديات المعاصرة التي تواجه المجتمع الليبي.

الرسالة:

مساعدة الجامعات الليبية وتحويلها إلى جامعات دولية قادرة على تقديم خدمات تعليمية وبحثية متميزة تتوافق مع المعايير العالمية بالخصوص.

الأهداف:

تسعى الاستراتيجية المقترحة إلى تحقيق عدد من الأهداف أبرزها ما يأتي:

- بناء منظومة فكرية فلسفية توجه الجامعات الليبية للتحويل من البيئة المحلية إلى الدولية للتعليم العالي، بما يسهم في الاقتراب من المؤشرات الدولية للجامعات العالمية.
- رفع مستوى الجودة والقدرة التنافسية لمؤسسات التعليم العالي في ليبيا.
- تقديم إطار عمل إجرائي للمتطلبات اللازمة للتطوير المؤسسي في الجامعات الليبية في ضوء اتجاهات تدويل التعليم العالي.
- تقديم إطار عمل إجرائي للمتطلبات اللازمة لتطوير عمليات التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع بالجامعات الليبية في ضوء اتجاهات التدويل.
- تقديم إطار عمل إجرائي للمتطلبات اللازمة لتطوير الموارد البشرية في ضوء اتجاهات التدويل.

آليات الاستراتيجية:

1. رفع مستوى الجودة والقدرة التنافسية لمؤسسات التعليم العالي: ويتم تحقيق هذا الهدف من خلال تبني الآليات الآتية (الارتقاء بمكانة التعليم الجامعي الليبي في التصنيفات الدولية من خلال البدء في تصنيفات محلية مع الوفاء بالمعايير الدولية و التأكيد على إتقان أعضاء هيئة التدريس والطلاب الجامعات الليبية للغات الأجنبية ولتقنيات المعلومات بما يسمح بتوظيفها في عمليات تدويل فعالة و إعداد قاعدة بيانات تبين حركة أعضاء هيئة التدريس الدوليين بالجامعات الليبية وتحديد المستويات العلمية وتخصصاتهم لتوظيفها في تدعيم مكانة هذه الجامعات مع إجراء الدراسات اللازمة ، وتقديم التوصيات الخاصة بزيادة مستوى التدويل).
2. متطلبات تدويل البحث العلمي: من خلال استقراء الأدبيات السابقة المتعلقة بتدويل التعليم العالي يمكن تحديد أهم متطلباتها في مجال البحث العلمي في (الاشتراك في قواعد وشبكات المعلومات العالمية و زيادة محتوى المكتبات

الجامعية من الكتب والأبحاث والمجلات العالمية وتحديثها مع تطوير منظومات هذه المكتبات من فهرسة ومحفوظات وغيرها بما يضمن سرعة ويسر تداول محتوياتها - المساعدة في نشر الأبحاث العلمية لأعضاء هيئة التدريس في مجالات علمية دولية و تنظيم الفعاليات العلمية الدولية كالمؤتمرات والندوات وورش العمل بشكل دوري و تفعيل شراكة لتبادل الباحثين مع أفضل الجامعات العالمية وأن يكون ذلك شرطاً للإجازات العلمية لأعضاء هيئة التدريس).

3. خدمة المجتمع وتشمل الآتي: (الانتقال بوظيفة خدمة المجتمع في الجامعات الليبية من المحلي إلى المجتمع الدولي وذلك من خلال زيادة التعاون مع المنظمات الدولية و محاولة الإسهام في وضع حلول لمشكلات دولية والاستفادة من التجارب المحلية للجامعات في هذا المجال و تقديم منح تعليمية بالمشاركة مع المنظمات الإنسانية العالمية).

4. متطلبات التنمية مهنية دولية لأعضاء هيئة التدريس: ويمكن تحقيق متطلبات هذه التنمية من خلال (العمل على إيفاد المعيدين وأعضاء هيئة التدريس بالجامعات الليبية للحصول على درجات علمية من جامعات عالمية رائدة في مجال تخصصاتهم و تشجيع أعضاء هيئة التدريس في المشاركة في المؤتمرات والندوات والأبحاث الدولية و محاولة استقطاب أعضاء هيئة تدريس متميزين دولياً للعمل بالجامعات المحلية و استضافة علماء دوليين كزائرين للتدريس بالجامعات الليبية ولو لفترة محدودة وعن طريق التعليم عن بعد باستخدام وسائل الاتصالات الحديثة).

5. تدويل المناهج والمقررات الدراسية: ويتم ذلك من خلال (الاهتمام بحركة الترجمة من وإلى اللغة العربية إضافة إلى تفعيل دور كليات اللغات لما لها من دور في تدويل التعليم الجامعي - التزام المناهج والمقررات التي تقدمها الجامعات الليبية بالمعايير الدولية - تشجيع الجامعات الليبية على عقد اتفاقيات مع الجامعات الدولية بما يتيح لها تقديم برامج مشتركة سواء في جوانب البحث العلمي أو التدريس وتبادل الخبرات - تطوير مناهج ومقررات ذات أبعاد دولية ، على أن تدرس هذه المقررات باللغة الإنجليزية).

6. متطلبات الحراك الدولي للطلاب: ويمكن تحديد أهم متطلبات التدويل المتعلقة بالطلاب في المشاركة بوفود طلابية في الفاعليات الدولية من مسابقات وندوات ومؤتمرات وإرسال طلاب الجامعات الليبية ضمن برامج التعاون الدولي لدورات تدريبية في جامعات متقدمة دولياً و تفعيل برامج الإرشاد والتوجيه الأكاديمي للطلاب الوافدين و محاولة استقطاب الطلاب الدوليين للدراسة بالجامعات الليبية وخصوصاً المتفوقين (أوائل الثانوية وخريجي الجامعات المتفوقين مثلاً) وإدماجهم في البرامج الجامعية سواء الدراسات الجامعية أو العليا ، مع التوسع في تقديم المنح الدراسية للطلاب الوافدين للجامعات الليبية والعمل على رفع عدد المقاعد المخصصة لهم - تقديم الخدمات الاستشارية بأفضل الساحات الدراسية الدولية ونظم الدراسة والإقامة وغيرها.

اتجاهات تطبيق الاستراتيجية: ويتم ذلك من خلال مسارين رئيسيين هما:

1. التدويل للداخل: ويقصد به ذلك الجزء من الاستراتيجية الذي يُعنى بإضفاء البعد الدولي على أنشطة الجامعات الليبية من خلال التدفقات الخارجية مثل استقطاب المتميزين دولياً من الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والعلماء البارزين ، وتقديم البرامج الأكاديمية المشتركة و تفعيل التعاون مع الجامعات العالمية.
2. التدويل للخارج: ويقصد به ما تتبعه الجامعات الليبية لغرض ظهور حضور لها خارج الوطن من خلال إيفاد الطلاب والمعيرين وأعضاء هيئة التدريس من حملة الماجستير للدراسة بالخارج ، دعم مشاركة أعضاء هيئة التدريس في المؤتمرات والندوات العالمية ، وإرسال الوفود الطلابية لحضور الفعاليات الطلابية الدولية المختلفة ، ومشاركة الجامعات الليبية في المعارض الدولية المختلفة .

نتائج الدراسة:

1. أن التعليم الجامعي في ليبيا اليوم يواجه مشكلات متعددة شملت جميع نواحيه مما يستلزم الإسراع في مواجهتها؛ لأن بقاءها وتأجيل إيجاد الحلول الناجعة لها سيزيد من تعمقها وبالتالي قد تصبح المعالجات حينها غير ذات جدوى، وبالتالي فإن أسرع في إيجاد الحلول لها يكون بتبني التجارب المشابهة لدول مرت نظم التعليم العالي فيها بنفس مشكلاتنا ، واستطاع التعليم العالي فيها تحقيق مكان دولي متقدم ، ومن هنا ترى هذه الدراسة أن أقصر الطرق للمعالجة هي بتبني استراتيجيات وبرامج تدويل التعليم العالي.
2. يتطلب نجاح تطبيق استراتيجية تطوير التعليم الجامعي في ليبيا وفقاً لاتجاهات تدويل التعليم العالي اختيار قيادات أكاديمية على مستوى الجامعات تسهم في نقلها من البيئة المحلية لبيئة التعليم العالي العالمية.
3. غياب الفلسفة والخطط والبرامج التي تستهدف إصلاح مؤسسات التعليم العالي في ليبيا مما يؤدي لتطورها والانتقال بها إلى مستويات أفضل.
4. غياب السياسة الواضحة لنظام الإيفاد مع إهمال ملف الإيفاد بالداخل ، حيث إن هناك العديد من الطلاب يدرسون في جامعات وساحات لا تعطي إضافة إلى الجامعات الليبية ولا حتى إلى الطالب الموفد ، فضلاً عن الحجم الكبير لأعداد الموفدين وخاصة من الذين هم من خارج التعليم العالي.
5. غياب برامج خدمة المجتمع عن وظائف الجامعة سواء كان المجتمع المحلي أو الدولي، وحتى إن وجدت فهي خجولة لا تصل إلى مستوى وحجم الطموحات.
6. غياب برامج استقطاب أعضاء هيئة التدريس المتميزين من غير الليبيين وعدم الاهتمام بالموجود منهم حتى يكاد يكون وجودهم معدوماً ، حيث أصبح هؤلاء من المؤشرات المهمة التي تساهم في تصنيف مكانة الجامعات اليوم.
7. ضعف الاهتمام ببرامج استقبال ومنح مقاعد للطلاب الوافدين للدراسة من الدول الأخرى حتى يكاد أن ينتهي وجود هؤلاء من على مقاعد جامعاتنا.

تحديات وتوصيات الدراسة:

كما هو معلوم فإن لكل دراسة تحدياتها ومضامينها التي تنتج عنها. ففي الوقت الذي تُصنف فيه هذه الورقة على أنها من الدراسات النظرية، إلا أنه قد يكون من المفيد استخدام المدخل التطبيقي بإجراء دراسات ميدانية للتعاطي مع موضوع الدراسة. وبصورة عامة، تُقدم الدراسة التوصيات التالية:

1. أن تكون هناك فلسفة واضحة على مستوى وزارة التعليم العالي وقابلة للتنفيذ نابعة من ثانيا مؤسسات التعليم العالي في ليبيا، وأن تكون متضمنة الأبعاد الدولية بما يحقق تعاطي مؤسسات التعليم العالي مع الحراك الدولي في مجالات التدويل المختلفة ويتيح لها الفرص للاستفادة من المجالات المذكورة بما يحقق لها التقدم والتطور.
2. بناء خطط استراتيجية على مستوى الجامعات ذات رؤية دولية تتضمن إضفاء البعد الدولي على رسالة الجامعة وكياناتها وأهدافها وبرامجها الأكاديمية.
3. العمل على بناء المناهج المقررات الأكاديمية في الجامعات الليبية بما يتوافق واتجاهات تدويل التعليم العالي.
4. العمل على دعم الإنتاج العلمي والفكري في الجامعات الليبية والتعريف به بما يسهم في حضوره على المستوى الدولي.
5. العمل على تعزيز دور الجامعات الليبية في خدمة المجتمع على المستويين المحلي والدولي من خلال تبني القضايا ذات الاهتمام المشترك.
6. العمل على إعادة النظر في نظام الإيفاد الحالي، وإعداد استراتيجية تراعي الإيفاد إلى الجامعات الرائدة ذات السمعة الدولية وبما يحقق الإضافة لجامعاتنا المحلية مع ضرورة التوسع في الإيفاد الداخلي ومراجعة سياساته ونظمه وتشريعاته.
7. تضمين استراتيجيات الجامعات آليات لاستقطاب الأسماء العالمية من أعضاء هيئة تدريس وباحثين عالميين بما يحقق تقدم هذه الجامعات، إضافة لفتح المجال أمام الطلاب الدوليين للالتحاق بجامعاتنا المحلية بما يخلق بيئة أكاديمية ذات تنوع وتعددية ثقافية.

قائمة المراجع :

- 1- إبراهيم ، محمد عبد الرزاق (2012) تصور مقترح لبناء تكتل جامعي عربي في ضوء متطلبات وتحديات تدويل التعليم ، مجلة مستقبل التربية العربية ، مجلد 19 ، العدد 77 .
- 2- أحمد ، سهام يس وليد ، محمد عبدالحليم (2016) آليات تحويل الطالب الجامعي إلى باحث في ضوء اتجاهات تدويل التعليم العالي ، المؤتمر العلمي نحو استراتيجية تحويل الطالب الجامعي إلى باحث ، جامعة بني سويف - مصر .
- 3- الدرويش ، عبد العزيز بن سليمان(2015) تطوير تدويل التعليم الجامعي السعودي في ضوء خبرات بعض الدول ، مجلة التربية ،كلية التربية ،جامعة الأزهر المجلد 2 العدد ، 163.
- 4- الصديقي ، سعيد (2008) الجامعات العربية وجودة البحث العلمي : قراءة في المعايير الدولية ، مجلة المستقبل العدد 350 .
- 5- القلاي ، عبدالسلام (2012) المنظومة التعليمية عناصر التحليل ، مواطن الإخفاق استراتيجية التطوير ورقة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الوطني للتعليم 17 /09/2012 طرابلس.
- 6- العامري ، عبدالله بن محمد (2015) رؤية مستقبلية لتطوير الأداء الأكاديمي بكليات التربية في الجامعات السعودية في ضوء اتجاهات التدويل ، المؤتمر التربوي الدولي الأول لتطوير الأداء الأكاديمي بكليات التربية ، جامعة الجوف ، المملكة العربية السعودية.
- 7- العبيدي ، محمد (2010) تقييم لأداء الجامعي في ليبيا : نظرة تحليلية. ورقة بحثية مقدمة إلي مؤتمر جودة التعليم العالي في ليبيا إمكانيات التطبيق وتحديات الواقع 4-6/12/2010 بمبنى الدعوة الإسلامية , بنغازي. منشورات مركز الاستشارات والبحوث جامعة بنغازي .
- 8- العجمي، محمد حسنين (2003): التطور الأكاديمي والإعداد للمهنة الأكاديمية بالجامعات المصرية بين تحديات العولمة ومتطلبات التدويل، مجلة كلية التربية بالمنصورة ، العدد 23 .
- 9- الكيرعاني ، محمد بن كشم أحمد، (2009) "استراتيجية تدويل التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية لمرحلة ما بعد الانضمام لمنظمة التجارة العالمية " أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية ، جامعة الملك سعود.
- 10- زرزور، أحمد (2006) تقييم الإصلاح الجامعي الجديد نظام " ليسانس ، ماجستير، دكتوراه " في ضوء تحضير الطلبة إلى عالم الشغل رسالة ماجستير غير منشورة كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، الجزائر .
- 11- قوي ، بوحنيفة (2009) إدارة مؤسسات التعليم العالي في ظل الاقتصاد المعرفي، مقاربات معاصرة، مركز الامارات للدراسات والبحوث ، أبوظبي.

- 12- كفاي ، إيمان مصطفى(2004) التبادل التعليمي بين الجامعات كمدخل لتحقيق التفاهم الدولي في كل من أمريكا واليابان ومصر رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الدراسات الإنسانية جامعة الأزهر .
- 13- محمود ، سعيد طه (2000) الاتجاه نحو تدويل التعليم العالي العوامل والملاحم والمعطيات ، مجلة كلية التربية ، جامعة الزقازيق ، العدد 34 .
- 14- مرجين ، حسين سالم (2015) إصلاح منظومة التعليم الجامعي في ليبيا الواقع والمستقبل ،مجلة الأكاديمية للعلوم الإنسانية والاجتماعية ، العدد التاسع ، طرابلس .
- 15- نصر ، أماني محمد حسن(2007) دراسة مقارنة لبعض الخبرات الأجنبية في تدويل التعليم الجامعي وإمكانية الإفادة منها في مصر ، مجلة دراسات في التعليم الجامعي ،العدد 4 .
- 16- هلال ، ناجي عبد الوهاب ونصار ، على عبدالرؤوف (2012) تدويل التعليم العالي المصري في ضوء تحديات العولمة ، مجلة مستقبل التربية العربية ،المجلد التاسع عشر ، العدد 77.
- 17- تقرير اليونسكو ، وثيقة سياسات التغيير والنمو في مجال التعليم العالي 1996 .
- 18- تقرير اليونسكو ، التعليم العالي في مجتمع المعرفة وثيقة توجيهات ، 2004 .
- 19- تقرير اللجنة الشعبية العامة للتخطيط 2007
- 20- تقرير المركز الوطني لتخطيط التعليم والتدريب 2001 ، مؤشرات إحصائية الجزء الأول .
- 21- تقرير الزيارات الاستطلاعية على الجامعات الليبية الحكومية ، منشورات المركز الوطني لضمان الجودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية ،طرابلس ، 2013.
- 22- تقرير هيئة الرقابة الإدارية عن سنة 2015 .
- 23- تقرير المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات 2016
- 24- تقرير ديوان المحاسبة عن سنة 2016 .
- 25- تقرير ديوان المحاسبة عن سنة 2017 .